

أمر تنفيذي

إعلان حالة طوارئ بسبب الكوارث في ولاية نيويورك

حيث أعلنت منظمة الصحة العالمية أن الوباء العالمي (COVID-19) يمثل حالة طوارئ صحية عامة تثير قلقًا دوليًا منذ أوائل عام 2020؛

وحيث أعلن وزير الصحة والخدمات الإنسانية الأمريكي حالة طوارئ صحية عامة في الولايات المتحدة بأكملها لمساعدة مجتمع الرعاية الصحية في البلاد على الاستجابة لمرض (COVID-19) في 31 يناير 2020؛

وحيث أن، نيويورك تشهد الآن انتشار مرض (COVID-19) بمعدلات لم تشهدها الولاية منذ أبريل 2021؛

وحيث أن معدل دخول المستشفيات الجديد بسبب مرض (COVID-19) قد ارتفع خلال الشهر الماضي إلى أكثر من 300 حالة دخول جديدة يوميًا؛

وحيث أن من الواجب على الولاية اتباع نهج منسق لضمان قدرة المستشفيات على مستوى الولاية على تلبية الاحتياجات الإقليمية؛

وحيث أن من الواجب على حكومة الولاية دعم جهود البلديات والمقاطعات في تسهيل وإدارة اللقاحات واختبارات مرض (COVID-19)، ومنع الفيروس من الاستمرار في الانتشار بمثل هذه المعدلات؛

حيث، تم تحديد متحور جديد من SarCoV2، يُعرف باسم أوميكرون، وتسميته بالمتحور المثير للقلق من قبل منظمة الصحة العالمية ومراكز السيطرة على الأمراض والوقاية منها؛

حيث، تم تحديد وجود هذا المتحور في جميع الولايات الأمريكية الخمسين، بما في ذلك نيويورك، وأكثر من 104 دولة؛

حيث، ثبت أن متحور أوميكرون هذا قابل للانتقال بدرجة عالية وقد يتسبب في انتشار أسي؛

حيث، لا يبدو أن اللقاحات الحالية فعالة ضد عدوى أوميكرون، بينما تظل أقوى ضد الإصابة بمرض شديد؛

الآن، وبناءً عليه، أنا كاتي هوكول، حاكمة ولاية نيويورك، بموجب السلطات المخولة لي بموجب دستور ولاية نيويورك والقسم 28 من المادة B-2 من القانون التنفيذي، يستمر بموجب هذا في البنود والشروط والتعليق الواردة في الأمر التنفيذي 11 حتى 25 يناير 2022.

إضافةً إلى ذلك، بموجب السلطة المخولة لي بموجب القسم a-2929 من المادة B-2 من القانون التنفيذي لتعليق أو تعديل مؤقتًا أي تشريع أو قانون محلي أو مرسوم أو أمر، أو قاعدة، أو لائحة، أو أجزاء منها، لأي وكالة خلال حالة طوارئ كارثة في الولاية، إذا كان الامتثال لهذا القانون أو القانون المحلي أو المرسوم أو النظام أو القاعدة أو اللوائح من شأنه أن يمنع أو يعيق أو يؤخر اتخاذ الإجراءات اللازمة للتعامل مع حالة الطوارئ الكارثية أو إذا لزم الأمر للمساعدة أو المساعدة في التعامل مع مثل هذه الكارثة، فإني بموجب هذا أعلق مؤقتًا أو أعدل، للفترة من تاريخ هذا الأمر التنفيذي حتى 25 يناير 2022، ما يلي:

- البند الخامس من المادة 5 من قانون الصحة العامة والأجزاء الفرعية 19 و 58 من البند 10 من NYCRR، بالقدر اللازم للسماح للمختبرات التي تحمل شهادة قوانين تحسين المختبرات السريرية (CLIA) وتلبية معايير جودة CLIA الموضحة في CFR 42 الأجزاء الفرعية H و J و K و M لإجراء اختبار للكشف عن SARS-CoV-2 في العينات التي تم جمعها من الأفراد في ولاية نيويورك؛
- الأقسام الفرعية 7 و a-7 و 8 من القسم c-459 من قانون ضريبة العقارات، والأقسام الفرعية 5 و a-5 و b-5 و c-5 و 6 من القسم 467 من قانون ضريبة العقارات، إلى الحد ضروري للسماح للهيئة الإدارية لوحدة التقييم باعتماد قرار يوجه المقيم لمنح الإعفاءات وفقًا لهذا القسم في قائمة التقييم لعام 2022 لجميع مالكي العقارات الذين حصلوا على هذا الإعفاء في قائمة التقييم لعام 2021، وبالتالي الاستغناء عن الحاجة إلى التجديد الطلبات المقدمة من هؤلاء الأشخاص، وكذلك الاستغناء عن متطلبات المحكمين لإرسال طلبات

التجديد إلى هؤلاء الأشخاص. بشرط أنه يجوز لهيئة الإدارة، حسب اختيارها، أن تُدرج في إجراءات التسوية هذه التي قد يطلب المقيم بموجبها تقديم طلب تجديد عندما يكون لديه سبب للاعتقاد بأن المالك المؤهل للإعفاء في تقييم 2021 قد يكون الملف قد غير منذ ذلك الحين محل إقامته الأساسي، أو أضاف مالكًا آخر إلى سند الملكية، أو نقل العقار إلى مالك جديد، أو توفي؛

- المادة 7 من قانون الموظفين العموميين بالقدر اللازم لتفويض مجلس الشيوخ ومجلس ولاية نيويورك، وفقًا لتقديرهم، للاجتماع واتخاذ مثل هذا الإجراء المصرح به بموجب القانون عن بُعد عن طريق مكالمة جماعية أو خدمة مماثلة والتصرف بطريقة أخرى وفقًا لأحكام الباب E من الفصل 417 من قوانين 2021 وينتهي بانتهاء هذا الفصل.

صدر عني وتحت يدي وختم الولاية الخاص في مدينة ألباني في اليوم

السادس والعشرين من شهر ديسمبر من عام ألفين

وواحد وعشرين

صدر عن الحاكمة

سكرتير الحاكمة